اتجاهات مجتمع الأعمال نحو إنشاء حاضنة أعمال والخدمات المطلوبة منها –دراسة لآراء عينة من المدراء في المنشآت الاقتصادية بولاية المدية (الجزائر)–

محمد **تومي** [*]
علي **فلاق** [**]

تاريخ **الوصول**: 2019/02/02 / **تاريخ القبول**: 2020/05/31 / تاريخ **النشر**: 2020/11/25
المؤلف المراسل: toumi9@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات مجتمع الأعمال نحو إنشاء حاضنة الأعمال والخدمات المطلوبة منها، بالإضافة إلى تحديد المنشآت الأكثر ملائمة للاحتضان، من خلال توسيع فكرة الحاضنات لتُشكِل هياكل دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة والقائمة معاً. تمّ الاعتماد على المقاربة الكمية وذلك من خلال التحليل الكمي لبيانات 48 استبيان موزع على مدراء المنشآت الاقتصادية المتواجدين بولاية المدية. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك احتياج للحاضنة، بحيث اعتبر 83.6٪ من المتوسط الإجمالي للمستجوبين أن الحاضنات آلية مناسبة ومهمة في تعزيز ريادة الأعمال. وأهم الخدمات المطلوبة منها هي أنشطة التشبيك في مجال الأعمال، المساعدة على خطط التسويق.

الكلمات المفتاحية

حاضنات الأعمال، الشركات الصغيرة والمتوسطة، المدية، ريادة الأعمال.

تصنيف جال: M13, L21, L22, L23, L26, O31

[*] باحث في السنة الرابعة دكتوراه ل م د، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر
[**] أستاذ، جامعة يحي فارس بالمدية، fellag73@yahoo.fr، الجزائر

TENDANCES DU MONDE DES AFFAIRES EN VUE DE LA CRÉATION D'UN INCUBATEUR D'ENTREPRISES ET DE SES SERVICES – DU POINT DE VUE D'UN ÉCHANTILLON DE DIRIGEANTS DE SOCIETÉS ÉCONOMIQUES DE LA VILLE DE MEDEA (ALGÉRIE) –

RÉSUMÉ

Cette étude vise à identifier les tendances du monde des affaires vers la création d'un incubateur d'entreprises et les services qui s'imposent, ainsi qu'à identifier les organisations les plus appropriées pour l'incubation, en développant l'idée des incubateurs afin de constituer des structures de soutien et de développement pour les petites et moyennes entreprises en démarrage, reposant sur une approche quantitative qui se fonde sur une analyse quantitative : les données de 48 questionnaires distribués aux responsables d'organisations économiques situées dans la ville de Médéa. Enfin, l'étude a conclu à la nécessité de créer un incubateur, de sorte que 83,6% de la moyenne totale des répondants ont estimé que le mécanisme de l'incubateur était important et utile pour promouvoir l'esprit d'entreprise. Les services les plus importants requis sont les activités de mise en réseau dans le domaine des affaires et l'assistance dans les plans de marketing.

MOTS CLÉS:

Pépinières d'entreprises, PME, Médéa, Entreprenariat

JEL CLASSIFICATION : M13, L21, L22, L23, L26, O31.

BUSINESS COMMUNITY TRENDS TOWARD CREATING A AND THE REQUIRED SERVICES OF IT BUSINESS INCUBATOR -FROM THE POINT OF VIEW OF A SAMPLE OF MANAGERS IN ECONOMIC COMPANIES IN THE CITY OF MEDEA (ALGERIA)-

ABSTRACT

This study aims to identify the trends of the business community towards the establishment of a business incubator and the services required of it, as well as to identify the organizations most suitable for incubation, by expanding the idea of incubators to form support and development structures for small and medium-sized start-ups and existing together, relied on a quantitative approach through quantitative analysis Data of 48 questionnaires distributed to managers of economic establishments located in the city of Medea. Finally, the study concluded that there is a need for the incubator so that 83.6% of the total average of the respondents considered that the incubators appropriate mechanism and important in promoting entrepreneurship. The most important services required are networking activities in the field of business, assistance in marketing plans.

KEY WORDS :

Business Incubators, SMEs, Medea, Entrepreneurship.

JEL CLASSIFICATION : M13, L21, L22, L23, L26, O31

مقدمة

تماشيا مع الانطلاقة الاقتصادية الكبرى التي تريدها الدولة والمجتمع على حد سواء، وفي إطار عمليات الإنماء الشاملة التي تقوم بها العديد من البلدان النامية منذ مطلع عقد التسعينات ومن ضمنها الجزائر، كان لابد من تفعيل النظام الاقتصادي وعمليات نقل التكنولوجيا من خلال دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، فنجد أن أساليب وطرق عمل حاضنات الأعمال تأتي في صدارة الحلول العملية التي قامت الكثير من الدول المتقدمة بتوظيفها، حيث تعتبر كهياكل يتم تصميمها لدعم وتعزيز (SMEs) وأيضا لتسريع وتيرة تطورها الناجح من خلال مجموع الخدمات التي يتم توفيرها من قبل إدارة الحاضنة لدعم احتياجاتها.

اهتمت الدولة الجزائرية خلال العقد الحالي بإنماء ودعم إنشاء هياكل حاضنات الأعمال، وتجسّد هذا ميدانيا في إنشاء 46 حاضنة في شكل مشاتل ومراكز تسهيل منها 42 قيد الاشتغال و04 تحت الإنشاء (MDIPI, 2018, pp. 19-20) إيمانا منها بأهمية الدور الذي تؤديه الحاضنات في المشاركة في استقطاب رواد الأعمال وتشجيعهم على إنشاء المشاريع الناشئة وتعزيز تنمية المنشآت القائمة والتوجه إلى العمل الحر بعيدا عن التوظيف بالقطاع العمومي الذي يعاني من تضخم الأيدي العاملة غير المنتجة.

لقد كان تنشيط المدن الصغيرة مشكلة بالنسبة للسلطات وأصحاب المنشآت على حد سواء، فمنذ بداية التسعينات، انخفض النمو الاقتصادي لمدينة المدية خاصة في شقيه الصناعي والإنتاجي حيث لا تزال معظم الوظائف الموجودة في مدينة المدية تخص المرافق والخدمات الحكومية، فبعد خروج رجال الأعمال من مدينة المدية بأعداد كبيرة، وعدم تفكيرهم مجددا في إقامة مشاريع فيها، جعلوا من مدينتهم الأصلية مركز للتسوق والمبيت ومكان للقاء وتركوها منطقة شاغرة من حيث إقامة الأعمال. تناولت عديد الأبحاث السابقة التي تخص مدينة المدية مواضيع (SMEs) من جانب عوامل النجاح والاتجاهات والنتائج

الاقتصادية للأعمال الجديدة، لكن هذه الورقة تقدم هذا البحث من خلال محاولة تطوير فكرة الحاضنات في الولاية لتصبح مراكز تطوير أعمال (SMEs) الجديدة والقائمة أيضا، عن طريق الربط الشبكي في مجال الأعمال والمساعدة التسويقية والتدريب. والسبب في ذلك كون أن الحاضنة تسعى (منال السيد، 2018) لتوفير البنية التحتية للمشروعات التي تغذي المشروعات الكبيرة والمتوسطة القائمة بالفعل.

من دوافع اختيار ولاية المدية تحديدا للدراسة، هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية: أولا الاهتمام بمعالجة إحدى إشكاليات بعث المشاريع الريادية في ولاية المدية، والتوجه نحو اقتراح الحلول والتوصيات بخصوص تعزيز ريادة الأعمال من خلال الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال؛ والفضول لمعرفة نظرة مدراء المنشآت الاقتصادية بالولاية باعتبارهم أهم عنصر في عملية بعث المشاريع الريادية، وحول مدى التزامهم بتطوير نشاط أعمالهم، ثم تحديد درجة الالتزام بالانضمام لها في حالة وجودها؛ محاولة توضيح العلاقة النظرية والميدانية بين متطلبات إنشاء حاضنة أعمال ومختلف الحاجات التي يطلبها المدراء لإنجاح عملية الإنشاء الفعالة، وخصوصا أن أغلب الأبحاث السابقة حول الولاية تركز على دراسة هياكل الدعم التقليدية للمشاريع التي تهتم ببعض الجوانب دون جميعها وبعض المؤشرات دون غيرها.

وعلى إثر ذلك أصبح قطاع الأعمال عموما والقطاع الاقتصادي خصوصا بولاية المدية مطالب بالبحث عن السبل الكفيلة استجابة للتحديات الداخلية (تنوع الأهداف والأنشطة) والخارجية (الخضوع للمنافسة والتقييم من قبل هيئات عديدة). فالدراسة المقدمة هنا هي خطوة لتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة في مدينة المدية من خلال إنشاء حاضنة لتطوير الأعمال في المنطقة وتوفير خدمات الدعم الأساسية للمنشآت ويأمل الباحثان أن يؤدي خلق التعاون بفضل البنية التحتية للحاضنة بين المنشآت القائمة والجديدة إلى الاستفادة من المناخ الاقتصادي للمدينة. فرغم أهمية (SMEs) في المدية، فإن السمة

الغالبة لها أنّها تعمل في أنشطة تقليدية تتصف بانخفاض الإنتاجية وتدني الجودة وقلّة استخدام التكنولوجيا كما أنّها تفتقر إلى الفاعلية والكفاءة فضلا عن صغر حجم السوق الذي تخدمه، لأنّها تواجه مجموعة من العقبات تعرقل أدائها وتطورها، وتبعا لذلك يمكن صياغة السؤال الرئيسي وفقا لمناقشة إشكالية الدراسة أعلاه كالآتي: **ما مدى احتياج قطاع الأعمال المحلي لحاضنة أعمال وماهي الخدمات المطلوبة منها، لتعزيز نمو المنشآت القائمة؟** ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية والتي تصاغ كما يلي:

- هل يدعم قطاع الأعمال المحلي ولاية المدية إقامة حاضنة أعمال؟
- ما هي الخدمات التي ترغب المنشآت القائمة في رؤيتها لتعزيز نموها؟
- ما هي أنواع المشاريع الناشئة التي ستكون أفضل الفرص لعملاء الحاضنة؟
- ما هي أفضل أنواع مجالات التنمية للمشاريع الناشئة التي ستزيد من فرص النمو للمنشآت القائمة؟

لهذا وبناء على هذه الأسئلة يمكن تصور **فرضية الدراسة** الرئيسية : "يؤيد مجتمع الأعمال المحلي لمدينة المدية فكرة إقامة حاضنة أعمال للاستفادة من خدماتها"، وتبعا لذلك يمكن صياغة **أهداف الدراسة** وفقا للنتائج التي يسعى الطالب لتحقيقها وذلك كما يلي: حيث تبرز أهمية هذا البحث في كون أن الموضوع سيلقي الضوء على قضية تتسم بالحداثة والأهمية النسبية؛ كما تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات الميدانية (في حدود علم الباحثان) ومن المحاولات البحثية القليلة التي تحاول البحث عن اتجاهات مجتمع الأعمال نحو إنشاء حاضنة أعمال والخدمات المطلوبة منها لدى المجتمع الأعمال المحلي بولاية المدية؛ مساهمة هذا البحث في إضافة مادة علمية جديدة للمكتبة الجزائرية والعربية والباحثون المهتمين في هذا المجال وفي إثراء معلومات الباحثين في هذا المجال؛ يمكن من خلالها تزويد المسؤولين.

وكمنهجية، تمّ الاعتماد في هذه الدراسة أسلوب البحث الوصفي التحليلي من خلال المدخل الكمي بواسطة أداة الاستبيان والوثائق بغرض تحديد آراء مدراء مجموعة من المنشآت الاقتصادية بولاية المدية بخصوص هذا الموضوع وفقا لواقعهم، ولما نتكلم عند دراسة ميدانية لآراء عينة من مدراء منشآت اقتصادية بولاية المدية، يكون المجتمع المستهدف محصورا في جميع المدراء المنشآت الاقتصادية في ولاية المدية، ويستثنى بذلك مدراء المنشآت غير الاقتصادية والولايات الأخرى. هذا ويبلغ عدد المستهدفين بالدراسة 215 مدير. أما عن وحدة المعاينة، فتتمثل في كل مدير يسير بصفة دائمة المنشآت، وعن سبب حصر وحدة المعاينة في ذلك، فهذا لتخصص المدراء والذي يقترب طبعا من موضوع الدراسة (موضوع في إدارة الأعمال)، وهذا ما يساعدهم على الإجابة على أسئلة الاستبيان بسهولة وموضوعية أكثر. ولتحديد حجم العينة بناء على المجتمع المحدد قد تستخدم العديد من المعادلات، وسيكون من الأفضل استخدام واحدة فقط من اجل تجنب الاستفاضة في ذلك.

وتبعا لذلك فإن **محاور دراستنا** هذه تبدأ بتحديد الأهداف الجوهرية لحاضنات الأعمال ومناقشها، وتشمل: الإطار المفاهيمي للحاضنات والخدمات التي تقدمها، وعوامل نجاحها، خطوات إنشائها وفاعليتها التنموية؛ سيوفر هذا المحور الأول؛ وفي المحور الثاني نتناول مشكلات التنمية الاقتصادية بولاية المدية؛ ومن ثم نحاجج في صالح علاقة منتجة فيما بين المنشآت القائمة والمشاريع الناشئة وحاضنات الأعمال. وبالإضافة إلى شرح الأدلة التي تؤيد ذلك والتوصية بنموذج عملي للحاضنة المقترحة سيوفر هذا المحور الثالث من دراستنا. حيث قامت الدراسة على عدة مراحل شملت مرحلة تحديد حجم الطلب لمجتمع الأعمال المحلي على الحاضنات؛ وضع الإطار العام لتأسيس حاضنة أعمال وتطويرها؛ والتوصية بنموذج لحاضنة محلية والخدمات التي توفرها.

1– المحور الأول: الإطار النظري لحاضنات الأعمال:

على الرغم من وجود العديد من المحاولات لتعريف حضانة الأعمال وتحديد متطلباتها ومبادئها فإننا لا نجد تعريفا محددا وشاملا لها، حيث اختلفت رؤى الباحثين حولها بين: فلسفة إدارية وأسلوب للتنمية والتطوير ومنظومة متكاملة وثقافة مشتركة.

1.1– أسس ومفاهيم حاضنات الأعمال

أولا– يُنسب مفهوم الحاضنة إلى بدايتها في عام 1956، عندما تخلى مدير متجر للمعدات (à hardware store) يدعى (Joseph Mancuso) عن مجمع تصنيع مساحته 78967.59 م^2 في باتافيا(نيويورك)، حوله إلى منشأة جديدة أطلق عليها مركز باتافيا (Batavia) الصناعي، حيث قدم لأصحاب المشاريع مساحة مكتب مشتركة مع إمكانية الوصول إلى الخبراء لتقديم المشورة في مجال الأعمال، فبدأ يرى منشآت ناشئة جديدة تتخرج من المبنى بنجاح. واليوم تواصل حاضنات الأعمال تقاليدها من خلال تزويد رواد الأعمال بمساحة مكتب مدعومة وخدمات مشتركة، مثل المعدات المكتبية، والوصول إلى الإنترنت والخبراء والتشبيك في مجال الأعمال (Lange, 2018, p.10). وكون رواد الأعمال وموظفي الحاضنة في نفس المجال، فإن هذه الحاضنات لديها الفرصة لتقديم وسائل متعددة للمساعدة، كما يستفيد رواد الأعمال من التفاعل مع رواد المشاريع الناشئة الأخرى من خلال ما يعرف بالربط بالأفراد والربط الشبكي فتهدف الحاضنات (بوالشعور، 2018، ص 424) إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية، وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات). يقيم رواد الأعمال عادة في مركز الاحتضان لمدة ثلاث إلى خمس سنوات قبل التخرج، على الرغم من أنه لا يوجد عادة فترة قصوى (منال السيد، 2018). كما تعمل معظم الحاضنات كمنظمات غير ربحية وأصبحت آلية أساسية للعديد من الحكومات والجامعات التي تسعى إلى جذب أصحاب المشاريع والاحتفاظ بهم، وفي

السنوات الأخيرة ونظرًا للتسارع التكنولوجي والعولمة فإن بعضها تطور إلى "احتضان الأعمال افتراضيا" حيث تستخدم تقنيات تستند إلى الويب لتوسيع خدماتها، كما ظهرت حاضنات متخصصة لمعالجة قطاعات معينة بعينها، مثل التكنولوجيا الحيوية والخدمات المالية (Gamidullaeva, 2018, p.7). تعرف جمعية حاضنات الأعمال الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية (NBIA)[1] احتضان الأعمال بأنها "عملية دعم منشآت الأعمال التي تسرّع التطور الناجح للمنشآت المشاريع الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بمجموعة من الموارد والخدمات المستهدفة" (NBIA, 2018). إلا أن هؤلاء الباحثين يعتبرون أن برنامج الحاضنة هو العنصر المحوري، وتبقى الأساليب والأدوات كتقنيات يسهل تطبيقها إن تأصل الالتزام بهذا البرنامج طبعا.

1.1.1. مراحل عملية الحضانة

تمثل الأساليب طرق أداء العمل للتعرّف بالعمليات التي تؤديها الحاضنة، ويشمل كل أسلوب مجموعة من المراحل ممثلة بعدّة طرق، حيث تمثل المراحل (مرحلة ما قبل الاحتضان، الاحتضان، مرحلة ما بعد الاحتضان) أهم ما يعتمد عند تطبيق برنامج الحضانة. فوفقاً للتعريف الخاص بالمفوضية الأوروبية (UE)، فإن الحاضنة هي المكان الذي يتم فيه تنفيذ أنشطة الاحتضان حيث يمكن لأصحاب المشاريع المحتملين إيجاد الحيز المناسب لهم، من حيث المرافق والمهارات، لتلبية احتياجاتهم وتطوير أفكارهم لتصبح حقيقة مستدامة (Patton, 2009, pp. 622-623). هناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات وذلك حسب الهدف الذي لأجله أنشأت ويمكن أن تشمل على الآتي (الدورى، 2014، ص ص 379-380)،-**حاضنات إقليمية:** تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة لتنميتها كما تهتم

[1] NBIA: National Business Incubation، قام عدد من رجال الصناعة الأمريكيين بإنشاء الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال، هي الجمعية الوطنية لحضانة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت للمساعدة في تشجيع المبادرين لتقوية الاقتصاد المحلي وجذب الابتكارات إلى الأسواق، لذلك أي شخص بدأ ممارسة نشاط استثماري ما عليه إلا الاتجاه إلى أي حاضنة أعمال فقط حيث سيوفر له جل لخدمات والمرافقة المطلوبة لنجاحه و يمكن لأي شركة الحصول على عضوية بالجمعية، انظر :كتاب: عبد السلام أبو قحف، مقدمة في الأعمال ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ،ص 225.

باستثمار الموارد المحلية من الخامات والطاقات المعطلة في هذه البقعة الجغرافية أو خدمة أقليات أو شريحة اجتماعية على غرار الحاضنات التي تقع في المناطق الريفية ويكون مرتاديها من هذه المناطق. **حاضنات دولية:** تستهدف التعاون الدولي لتسهيل دخول المنشآت الأجنبية لدول أخرى بغية التأهيل التكنولوجي لاختراق الأسواق الخارجية. **الحاضنة الصناعية:** بعد تحديد احتياجات منطقة الصناعية من الصناعات المغذية تقام حاضنة داخلها، حيث يتم تبادل المنافع لكل من المشروعات القائمة والناشئة المحتضنة. **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف إلى خدمة قطاع بعينه مثل البرمجيات وتدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه. **حاضنة تقنية:** يتم الاستثمار هنا في مستوى التقنية العالي جدا بغية تطوير منتجات غير تقليدية. **الحاضنة البحثية:** يقام عادة هذا النوع في الجامعات أو بالقرب من مراكز البحوث لتطوير أفكار وتصميمات الأكاديميين من أساتذة وطلبة باحثين وهذا للاستفادة من مخابر البحث الجامعية. **الحاضنة الافتراضية:** تسمى حاضنة بدون جدران فهي تقدم نفس الخدمات المعهودة لكن يغيب هنا فقط المبنى. **حاضنة الأنترنت:** تقوم بمساعدة شركات الأنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

2.1.1. خطوات إنشاء حاضنة أعمال

يستدعي إنشاء حاضنة أعمال المرور بعدة خطوات ونذكر منها (الزيتوني، 2017، ص 42): قبل الانطلاق يتم التخطيط النوعي للحاضنة ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها، وتحديد مواردها المالية، وبناء العلاقات مع الشركاء المعنيين، إضافة إلى اختيار أعضاء مجلس إدارتها المناسب؛ إطلاق حملة ترويجية بمفهوم حاضنة الأعمال وآفاقها؛ إجراء دراسة جدوى لتحديد الأطراف المعنية بحاضنة الأعمال ومؤسسيها وأهدافها وتكاليفها؛ إعداد خطة مفصلة لتحديد المعايير الرئيسية للحاضنة، وانتقاء المبنى المناسب لها ووضع المعايير لاختيار أصحاب المؤسسات المعنيين للانتفاع بخدماتها ورسم خطة مفصلة لتنفيذ برامجها؛

الوصول بالحاضنة إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، حيث تستقل الحاضنة ماليا وتعتمد على تمويلها الذاتي؛ مرحلة التنفيذ: ويبدأ خلالها المجلس الإداري في ممارسة وظائفه، ويتم تشكيل وتدريب فريق لإدارة الحاضنة، ويتم الاختيار الدقيق لأصحاب المشاريع، وتحدد الممارسات التشغيلية، ويستكمل تأهيل المباني وتوريد المعدات، ويبدأ التشغيل، وتتراوح مدة هذا العمل التحضيري من [09-12] شهراً في معظم الدول النامية؛ مرحلة التشغيل المدعومة: وتتراوح مدتها ما بين [3-4] سنوات، إلى حين تبدأ الحاضنة في تحقيق دخل ذاتي يمكنّها من دفع نفقاتها التشغيلية؛ مراقبة عمليات الحاضنة لرفع مستوى أدائها وربطها بالمؤسسات والأطراف ذات العلاقة والاهتمام ذات الصعيد العالمي.

2.1– فاعلية الحاضنات كإستراتيجية لتنمية المنشآت:

إلى جانب الأدوار الاقتصادية الملموسة التي يمكن للحاضنات أن تقوم بها فهي تعزز التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية للمنشآت (SMEs) (زيتوني عمار، 2017، ص 361). فهي تقدم العديد من الفوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، توفر القدرة على بناء ثروة المجتمع ووسيلة للحفاظ على ثروة جديدة له، كما تتيح للمجتمع تشجيع ودعم زيادة المنشآت (SMEs) من خلال تحفيز ريادة الأعمال والحد من مخاطر الفشل. كما خلصت دراسة أجرتها جامعة ميشيغان إلى أن المنشآت الصغيرة التي شاركت في الحاضنات كان أداؤها أفضل من غيرها التي لم تلتحق (Amezcua, 2010, p. 2). كما أن المنشآت (SMEs) الناجحة تولد سلع وخدمات جديدة وتزيد من حصيلة الجباية، وتزيد من ثروة المجتمع من خلال خلق فرص عمل جديدة في المشاريع الناشئة، والموردين المرتبطين بهذه الأعمال، وهذا من خلال الدعم الإداري من طرف الحاضنات (بورنان، 2016، ص 294). وتشير التقارير أن كل 50 وظيفة تم إنشاؤها بواسطة عميل متخرج من الحاضنة تولّد 25 فرصة عمل أخرى في المجتمع (Madichie, 2010, p. 296)، يمكن للحاضنات أن ترفع من المستوى التنموي للمنشآت الاقتصادية (نعمان، 2016، ص ص 495-496) من خلال

مدخل تحسين جودة المنتج: تخفيض تكاليف الإنتاج كوّن الحاضنة مطالبة بإيجاد أليات لتدنية التكاليف؛ تطوير تقنيات الإنتاج: تساهم حاضنات الأعمال في استحداث تكنولوجيا إنتاج جديدة أو تطوير تلك الموجودة لدى المؤسسات الاقتصادية، مما يعزز الإنتاج وجودته دون الزيادة في تكاليفه؛ دعم وتعزيز المشاريع الريادية: إن الهدف من إنشاء حاضنة أعمال هو تبني أصحاب الأفكار المبدعة لتحويلها إلى حقيقة ملموسة من خلال تجسيدها ميدانيا، انطلاقا مما توفره هذه الأخيرة من خدمات ومرافقة لرواد الأعمال (نعمان، 2016، ص 501-520) وهذا ما ينجر عنه تنمية مستدامة من خلال: احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة لرواد الأعمال؛ تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة من الجامعات والمعاهد؛ تعد حاضنات الأعمال آلية مهمة لترجمة البحوث النظرية إلى مشاريع إنتاجية؛ توفير فرص عمل؛ الحد من مسببات هجرة الأدمغة؛ ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛ المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛ المساهمة في صنع المجتمع المعرفي. وتعتبر الحاضنات من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وسيلة لإنشاء فرص عمل جديدة تساهم بشكل إيجابي في تطوير صناعات قائمة من خلال دعم مشروعات ناشئة (SMEs) (بلعيدي، 2017، ص. 148)، تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل networking عن طريق المعارض والندوات التي تستهدف لقاء واستقطاب الجهات الداعمة للاستثمار في المشاريع الناشئة، كما تدعم الحاضنات بناء شبكات التواصل فيما بينها لتفادي الازدواجية، كما تستمر الحاضنات في التواصل مع المنشآت المتخرجة منها لجل دعمها أو ما يعرف بالدعم بعد التخرج؛ وبالتالي تسعى الحاضنات إلى: تعزيز الناتج المحلي، تنمية مناطق محددة أو قطاعات اقتصادية محددة، مساعدة الباحثين لتطبيق أفكارهم ميدانيا، تشجيع الجهات الممولة للتعامل مع رواد الأعمال أصحاب المشاريع الناشئة، تشجيع روح المبادرة وتقديم الدعم لرواد الأعمال، تنمية المهرات الإدارية و العملية لرواد الأعمال، تنفيذ التراخيص الإدارية المرتبطة بالمشارع المحتضنة، إيجاد قنوات اتصال بين

المشروعات المحتضنة و المناطق الصناعية، وتقديم جملة من الخدمات مثل قياس الجودة، المواصفات المعيارية، قواعد البيانات (الضفيري، 2016).

3.1– خدمات حاضنات الأعمال ودورها في تعزيز ريادة الأعمال

يرجع إقامة الحاضنات في الأساس للتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشل أو عجز المنشآت في تحقيق إمكانات التقدم ومن بين هذه المشاكل قصور نطاق مهارات الأعمال ونقص التمويل، كما تهدف إلى مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات انهيار المنشآت (SMEs)، هذا ما جعل حاضنات الأعمال ينظر لها على أساس أنها مشروع تنموي متكامل للتأهيل وتبني المرافقة وتأمين إلى حد كبير حظوظ النجاح والاستمرارية (سماي، 2010، ص 132). كما تشمل الخدمات التي تقدمها الحاضنات للمنشآت: الاستشارات الفنية والمالية، وتوفير عديد المرافق الأساسية كالمختبرات ومعامل التجهيز، ومجمل الخدمات التقنية المتعلقة تقنية المعلومات وشبكات الاتصال، ومختلف التجهيزات المكتبية وأجهزة الإعلام الآلي وخدمات الإنترنت، كما نجد خدمات التدريب والمساعدة على التسويق والتدريب على المهارات الإدارية، وإشراك المنتسبين للحاضنة في الندوات والمعارض و الملتقيات المحلية الوطنية والدولية، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والربط الشبكي بين مختلف الفاعليين الاقتصادين، دراسات الجدوى للمشاريع، الخدمات القانونية، الحماية الفكرية وبراءات الاختراع، المساعدة إنجاز مخططات الأعمال بالإضافة إلى خدمات أخرى حسب حاجة كل مشروع لها (بلعيدي، 2017، ص ص 132–133). كما أن الحاضنات تعزز النشاط الريادي داخل المنشآت التي تروج للابتكار والإنتاجية والتي بدورها ستولد نموا اقتصاديا، ويزيد من تنافسية المشاريع وبذلك، سيستفيد العملاء من الأسعار المنخفضة الناتجة من تنوع أكبر في المنتجات، ومع ذلك فان إنشاء المشاريع الناشئة يدفع المنشآت القائمة إلى إحراز تقدم في أدائها (زيتوني عمار، 2017، ص ص 349-350). نشاط ريادة الأعمال يسرع من عملية التحول الهيكلي عن طريق استبدال المؤسسات التقليدية التي عفا عليها

الزمن. فيما تعرف ريادة المنشأة (Corporate Entrepreneurship) على أنها "عملية إيجاد أعمال جديدة ضمن المنشآت القائمة تهدف إلى تحسين الربحية وتعزيز الموضع التنافسي أو إعادة التجديد الاستراتيجي للأعمال القائمة (إيثار وسعدون، 2012، ص 76). وبذلك تمثل حاضنة الأعمال الجهة التي تتبنى أفكار المبدعين والمبادرين وتوجيهها لإنتاج وتقديم منتجات جديدة أو تطوير صناعات أو خدمات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات الناشئة وذلك بتقديم الخدمات الإدارية، الاستشارية، الفنية والاقتصادية إلى جانب توفير بعض المعدات والمستلزمات كما تتولى ربط الجهات المساعدة في إنجاح المشروعات المحتضنة مثل مصادر التمويل والمختبرات وغيرها لفترة زمنية محددة تصبح فيها هذه المشروعات الناشئة قادرة على الخروج من الحاضنة ومواجهة الصعوبات والتحديات الصناعية والاقتصادية في السوق.

4.1– حاضنات الأعمال في الجزائر

قطاع (SMEs) يعرف العديد من الصعوبات التي منشأها أن تحد من نموه الطبيعي، على غرار ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل والأراضي الصناعية وارتفاع الأعباء الضريبية. وأمام هذه الظروف عكفت وزارة (SMEs) الصناعة التقليدية على إعداد جملة من التدابير التي تساعد على تخفيف حدة هذه المشاكل زومن اهم التدابير إنشاء مجموعة من الحاضنات (مشاتل، مراكز تسهيل) بعد صدور المراسيم القانونية المنظمة لها.

يتم توزيع الحاضنات في الجزائر بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد حيث تطورت حاضنات الأعمال بشكل بطيء إذا ما تم مقارنته مع الدول الأخرى فبدأ أول تفكير فيها عام 2003. حيث تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2003) لمشاتل –محاضن– المؤسسات وتحديد دورها، حيث عرفها على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار

سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أثر هذا التأخر على طريقة إدارتها على غرار أنواع الأعمال التي يتم احتواؤها في الحاضنات، والخدمات التي يتم تقديمها، وكيف يتم تقديمها، ومن يدعم إدارة الحاضنة والبنية التحتية، وكيف يتم تنظيم الحاضنات. كما حدد المشرع الجزائري الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال، وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ويحدد عدد المنشآت الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 منشأة، وتتخذ الأشكال التالية: **المحضنة**: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات (وهذا على خلاف بقية دول العالم حيث الحاضنات تدعم كل القطاعات والمجلات وليس قطاع الخدمات فقط)؛ **ورش الربط**: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛ **نزل المؤسسات**: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2003). لكن في دراستنا هذه سنتناول الحاضنات ببعدها العالمي أي حاضنات الأعمال التي تدعم كل القطاعات والمجلات وليس كما حددها المشرع الجزائري. يوجد في الجزائر أربع أنواع من حاضنات الأعمال (بوسعدة وحداد، 2018).

- **حاضنات الأعمال العامة**: في شكل مشاتل ومراكز تسهيل توجد حاليا تحت وصاية وزارة المؤسسات (SMEs) والصناعة التقليدية إلى إنشاء 46 محضنة (مراكز التسهيل، والمشاتل) موزعة على 26 ولاية إلى غاية نهاية سنة 2018، والجدول رقم1 يوضح كل منهما على التوالي هياكل الحاضنات التي تم استلامها (قيد الاشتغال)، والتي هي قيد الإنجاز (MDIPI, 2018):

جدول رقم 1: الوضعية الحالية لحاضنات الأعمال (مراكز التسهيل، والمشاتل) في الجزائر

	مراكز التسهيل	مشاتل المنشآت
هياكل تشتغل	26	16
هياكل قيد الإنجاز	01	03
مجموع الهياكل	27	19

Sources: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin, d'information statistique n°33 2018, Edition Novembre 2018, p 19, consulter le 12/01/2019, http://www.mdipi.gov.dz

- **حاضنات الأعمال التكنولوجية**: حيث اهتمت الدولة الجزائرية خلال العقد الحالي بإنماء ودعم إنشاء هياكل حاضنات الأعمال، حيث أنشأت هذه الحاضنات في الجزائر على شكل ما يعرف بالحدائق التكنولوجية وقد حددت الوكالة الوطنية للحضائر التكنولوجية (ANPT)تسع حاضنات تم اقتراحها لنفس الغرض أو لغرض مماثل (بوابة المواطن، 2018). وتجسّد هذا ميدانيا في إنشاء حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة عام 2009 وحاضنة التقنية والاتصال بوهران نهاية سنة 2017، بالإضافة إلى مشروعات الحاضنات التكنولوجية الأخرى قيد الإنجاز بكل من عنابة وورقلة.
- **حاضنات الجامعات**: لأجل تعزيز دور الجامعة في مرافقة المنشآت (SMEs) تم لهذا الغرض تدشين حاضنة على مستوى المعهد التكنولوجي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوهران نهاية سنة 2017. وحاضنة أخرى بالشراكة مع المتعامل جيزي والمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش (ENP Incubateur by Djezzy) تم افتتاحها بتاريخ 2016/12/04، حيث أضحت الحاضنة توفر إطارا ملائما للإبداع والابتكار وتبادل المعرفة، وهي مفتوحة لجميع الطلاب من جميع الجامعات ولا يقتصر استعمالها على طلبة المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات التي تقوم منذ مدة بتنظيم مسابقة للابتكار تضم المطورين أصحاب المشاريع (Polytechnique, 2019) .
- **الحاضنات بالشراكة مع القطاع الخاص**:كما تم إطلاق برنامج رسمي Tstart بالشراكة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير المنشآت (SMEs) l'ANDPME ومتعامل الهاتف النقال اوريدو

Ooredoo في 14 ماي 2014 تحت وصاية وزارة الصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، والهدف من هذا البرنامج هو لتحفيز المشاريع وتطوير روح المبادرة من الشباب الجزائري بهدف مساعدة خلق عمل أو تبدأ مبتكرة في المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل البرمجيات والاتصالات وشبكة الإنترنت، وأمن الحاسوب، أو التكنولوجيات أو الطاقة الخضراء. هذه المبادرة مفتوحة لجميع رواد الأعمال (الطلاب والمعلمين ورجال الأعمال والعاطلين عن العمل ...) والحاضنة مجهزة تجهيزا كاملا وفق المعايير الدولية بأحدث التكنولوجيا. توفر هذه الحاضنات الفرصة للاحتضان وفق مراحل ثلاث: مرحلة ما قبل، الحضانة، ما بعد الحضانة تساعد هذه الهياكل على إنشاء المنشآت من خلال توفير الدعم التقني والمالي، توفر مكاتب مجهزة تجهيزا كاملا، والمساحات اللوجستية المشتركة (استقبال، وغرف الاجتماعات، ...) وخدمات الدعم (الاستشارات والتدريب والاندماج في الشبكات الاقتصادية، ...)، الذي يستهدف البرنامج أصحاب الأفكار الابتكارية في مجال التكنلوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال لتجسيد مشاريعهم ميدانيا. كما مكن برنامج tStart من خلق حيز نشط جدا للمؤسسات التكنولوجية الناشئة من قبل رواد أعمال شباب جزائريين، وساهم هذا البرنامج في دعم 29 مؤسسة تكنولوجية ناشئة، منها 20 مؤسسة استفادت من حضانة لدى اوريدو، وتكوين 5400 شاب وخلق 20 نموذجًا للأجهزة المتصلة في مخبر الابتكار الخاص بها وكذا 273 تطبيقا للهواتف النقالة التي حققت أكثر من 2 مليون تحميل (tstart, 2018).

لعله مما سبق تم إلقاء الضوء على جانب واحد من مهام حاضنات الأعمال وهو المشاريع الناشئة ولم يتم التطرق إلى جانب آخر مهم ألا وهو دعم أفكار أصحاب المنشآت القائمة وكيف يمكن الربط الشبكي بين المشاريع الناشئة وأصحاب المنشآت القائمة. ما يلاحظ إذن على أنواع الحاضنات الجزائرية الموجودة في برامجها أنها تهتم بالمشاريع الناشئة مع إغفال تام للمنشآت القائمة، وهذا ما سنحاول إبرازه في دراستنا هذه من خلال البحث

عن منشآت الأعمال القائمة التي يمكن لها فعلا أن تكون فرصة سواء بالنسبة للحاضنات أو للمشاريع الناشئة.

5.1- عوامل نجاح حاضنات الأعمال

إن الشعور بالكمال شيء لا يمكن بلوغه، لكن يجب السعي إليه على الدوام، حيث إن عملية الاحتضان تتضمن أفكار جديدة والاستعداد لتجربة هذه الأفكار وتقويم النتائج التي تتمخض عنها التجربة، والواقع أن الاحتضان حالة دائمة من التجريب. ولا شك أن الحاضنات تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف في إطار تعزيز نمو ونجاح المشاريع الريادية، حيث تتمثل هذه الأهداف أساسا في تعزيز الإبداع والابتكار، وروح المبادرة والمخاطرة واستغلال الفرص السوقية... وغيرها، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من القيام بمجموعة من الوظائف تندرج ضمن ضمان الريادية في المشاريع. وبشكل أكثر تحديدا، حدد الباحثون العديد من الوظائف المرتبطة بضمان الريادية في المشاريع. فهنالك عدة عوامل إذا توافرت تستطيع الحاضنة أن تقدم الإضافة نذكر منها (Gerlach, 2015, pp. 289-290):

- توفر إدارة جيدة للحاضنة، من خلال طاقم إداري متميز لإدارة هكذا نوع من الهياكل وتوفير المهارات المفتاح في كافة التخصصات.
- توافق رؤية وأهداف الحاضنة لدى المنشآت الاقتصادية مع تطلعاتها المستقبلية؛
- انفتاح الحاضنة على المجتمع الخارجي، من خلال إقامة علاقات قوية تتفهم حاجات المجتمع؛ كما يعد الاختيار الصحيح للمشاريع التي تحتضن من عوامل نجاح الحاضنة؛
- الدعم المالي والمعنوي امر ضروري للتفاعل الجيد بين الطرفين والتقدير الجيد لإجمالي التكاليف الاستثمارية (التأسيس، الأصول الثابتة)، والتكاليف التشغيلية (السنوية...)؛
- وجود الإطار القانوني الملائم يساعد على إنشاء وإدارة الحاضنة؛
- الترويج للحاضنة بغية تشكيل صورة ذهنية متميزة لدى رجال الأعمال؛

كما يعتبر وعي المبادرين وأصحاب أل(SMEs) بالمكاسب التي سوف توفرها الحاضنات والإمكانيات المتوفرة لها وكذا ترابطها مع المجتمع المحيط، واختيار المكان الجيد القريب من الجامعات، والانتقاء الجيد للمشروعات المستضافة عوامل وأخرى تساهم في تنمية ظروف بيئية ملائمة لتنمية المنشآت القائمة والناشئة معاً من خلال تبادل المنافع بينها.

2- المحور الثاني: مراجعة مشكلات التنمية الاقتصادية في ولاية المدية

تقع مدينة المدية في الأطلس التلى على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتتربع على مساحة قدرها 8775.65 كلم^2 وهي على ارتفاع 900م من سطح البحر. يحدّها شمالا ولاية البليدة، جنوبا الجلفة، ومن الشرق المسيلة والبويرة، أما غربا فتحدها ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت. وصل عدد سكان الولاية في 2015 حوالي 900.000 نسمة بمعدل كثافة سكانية 98 نسمة/كلم^2، وقد تم حسابه وفق معطيات سنة 2009 بحساب نسبة الولادات والوفيات أي بنسبة تزيد عن 02%. حصيلة البطالة على مستوى الولاية قدرت بـ 09.86 % لسنة 2018، أما عن حصيلة المناصب المستحدثة في إطار أجهزة ترقية الشغل لسنة 2018 فقدرت بـ منصب 6858 على مستوى الولاية.

وإذا تتبعنا الهرم السكاني لفئات الأعمار فنلاحظ أن قاعدته عريضة وتزداد عرضا عند فئة 15 إلى 30 سنة أي فئة الشباب يضاف إليها أن فئة 30 إلى 45 سنة نسبتها مرتفعة، أما من حيث الجنس فيتفوق الذكور على الإناث في كل المراحل العمرية ولو بنسبة ضئيلة ويلاحظ أن أمد الحياة عند النساء أطول منه عند الرجال.

كما تكتسي ولاية المدية أهمية بالغة من حيث موقعها الجغرافي المتميز وإمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتكون رائدة في جلب الاستثمار من كل مناطق الوطن، خاصة مع توفر الإرادة والجهود لتحقيق التنمية والقفزة النوعية المنشودة في ظل تشريعات تدعم وتحفز وترافق المستثمرين سواء كانت جبائية أو شبه جبائية وحتى تسهيلات مهمة في منح العقار الموجه للاستثمار. في إطار تطبيق التدابير الجديدة لمنح العقار الصناعي تم في ولاية المدية

اعتماد إلى غاية سنة 2018، 472 مشروعا استثماريا بقيمة مالية تقدر بـ 222 مليار دينار ومن المنتظر أن تنشا 46.000 منصب شغل، وهي موزعة على مساحة إجمالية تنيّف عن 760هكتار، أما فيما يخص عدد قرارات الامتياز المنجزة وصلت إلى حد الساعة لـ 264، في حين سلّم 52 رخصة بناء، أما عدد المشاريع المنطلقة في الأشغال فقد وصلت إلى 47 وتلك المنطلقة في الاستغلال 08، بحيث احتل المرتبة الأولى قطاع الصناعة بنسبة 49.35% ليأتي بعدها قطاع مواد البناء بنسبة 21.93% ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18.70%، وينتظر من هذه المشاريع مساهمة حقيقية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة وأن هذه المشاريع متنوعة ومتكاملة في مختلف القطاعات تساهم في خلق الثروة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للولاية، ناهيك عن مساهمتها في تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني. (الموقع الرسمي لولاية المدية، 2018)

أما النشاط الاقتصادي بمدينة المدية وبالرغم من اعتبارها ولاية ريفية، تعتمد على الموارد الفلاحية على وجه الخصوص، توجد هناك بعض الصناعات المتمركزة عبر المراكز الحضارية كصناعة الأدوية بالمدية بدائرة المدية والصناعة الميكانيكية بالبرواقية، وصناعة الزروع في مطاحن القمح في كل من قصر البخاري والمدية، دون أن ننسى صناعة الأحذية التي ورثها أهل بلدية المدية أبا عن جد (مديرية التجارة لولاية المدية، 2018). نظرا للظروف الطبيعية المواتية تعتبر ولاية المدية من بين أهم الولايات الفلاحية على المستوى الوطني حيث يستوعب هذا القطاع نسبة 47% من اليد العاملة لا سيما بعد توفر الأمن في المناطق الريفية، إلا أنه توجد العديد من القطاعات الأخرى التي تستوعب اليد العاملة مثل الإدارة العمومية، الأشغال العمومية والبناء، الري، التجارة، الصناعة والحرف، النقل وقطاع الخدمات إلا أن الدولة والسلطات المحلية تسعى جاهدة لتطبيق العديد من البرامج من أجل التخفيض من حدة البطالة على مستوى الولاية، فهذا لا يلغي الصناعة لتكون دورا مكملا للنشاطات

الأخرى، حيث استفادت الولاية في فترة سابقة بمشاريع اقتصادية هامة، على غرار مركب البرواقية لصناعة معدات الري، ومركب المواد الصيدلانية ووحدات صناعية أخرى: الآجر و القرميد، البلاستيك، مطاحن الحبوب، وحدة التفصيل و الخياطة، الصناعات الجلدية والأحذية، الاستثمار في تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى وحدات صغيرة مثل وحدة مناجم تكسير الصخور إلى حصى والبلاط والأنابيب وغيرها. ويوضح الجدولين رقم: 3 و4 المناطق الصناعية ومساحتها وكذا تصنيف للمنشآت حسب قطاع النشاط المتواجدة بالولاية.

جدول رقم 2: المناطق الصناعية لولاية المدية

	المساحة الإجمالية –هكتار–
منطقة البرواقية	128
منطقة قصر البخاري	69
منطقة حربيل	60
المجموع	257

***المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية.*

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه، فان المساحة الإجمالية للاستثمار الموزعة على مختلف مناطق الولاية تسمح لرواد الأعمال بإنجاز مشاريعهم بكل أريحية من حيث توفر العقار الصناعي.

الجدول رقم 3: تصنيف المنشآت الموجودة بولاية المدية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مراكز التسهيل	مشاتل المنشآت
الجلود والأحذية والسلع الجلدية	32	14.81
البناء والأشغال العامة والهيدروليك	71	32.87
الدراسات والهندسة والخدمات المالية	16	7.40
التعدين والطاقة والأنشطة ذات الصلة	01	0.46
الورق والكرتون والنشر	06	2.77
البلاستيك والكيمياء والمطاط والزجاج	17	7.87
صناعة خدمات القطاع الصناعي	10	4.63
منتجات غذائية	18	8.33
صناعة الحديد والصلب والتعدين والميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات	16	7.40
المنسوجات والملابس	05	2.31
معالجة المعادن غير المعدنية والخشب والفلين	06	2.77
النقل السياحي – الفندقة – نزل	10	4.63
أخرى	07	3.24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مختلف المديريات والمصالح الإدارية.

والمنشآت الاقتصادية النشطة في الولاية في مجالات متعددة كتحويل البلاستيك والسيراميك والصناعات الغذائية وصناعة الأحذية والتجهيزات الطبيّة، إضافة إلى منشآت توفر خدمات متنوعة. إن نسب تطور المؤسسات (SMEs) هي دون الآمال المنشودة رغم الإجراءات التحفيزية والدعم عبر عدة برامج على غرار (ANSEJ* ,CNAC**، ANGEM***) المتخذة من طرف السلطات، كما أن مؤشرات مساهمة هذه المنشآت في التنمية الاقتصادية ضعيفة أيضا ولا تكاد تذكر حيث لم تتعدى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام 2%، كما أن مساهماتها في خلق القيمة المضافة قد ارتفعت من 1745.5 سنة 2001 لتصل إلى 4791.32 سنة 2010، وهي نتيجة تبدو جيدة للوهلة الأولى لكن بالرجوع القطاعات المساهمة في خلق هذه القيمة نجدها تنحصر في قطاع الخدمات والتجارة، النقل

** CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

* ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

*** ANGEM : Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.

والمواصلات، البناء و الأشغال العمومية، وهذه القطاعات لا تقدم قيمة مضافة حقيقة وتتميز بكونها سريعة المردودية وآنية ولا تساهم في الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي ولا من التبعية للخارج (بوسعدة و حداد، 2018، ص 131). وقد أرجعنا ذلك إلى غياب أليات حاضنات الأعمال التي أثبتت نجاعتها لدى العديد من البلدان التي تدعم تطوير المنشآت القائمة والمشاريع الناشئة ببرامج رائدة ومتميزة عن غيرها من البرامج التي أثبتت فشلها بالأرقام الموضحة أعلاه. تدريجيا اكتسبت برامج حاضنات الأعمال الاعتراف والاهتمام في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. واعتبارا من سنة 2016، تشير تقديرات رابطة حاضنات الأعمال الوطنية ب و م أ INBIA (2017) إلى وجود أكثر من 17000 حاضنة في جميع أنحاء العالم، ومن جهة أخرى تقوم الصين ومنذ أكثر من عشر سنوات باعتماد هذه الآلية أيضا في نهضتها الاقتصادية وهكذا أيضا ماليزيا وكوريا وسنغافورة وتايوان، كما بدأت الدول العربية في اعتماد هذه الآلية. لكن على حدا اطلاع الباحث لا توجد أرقام دقيقة لأنها تتغير أسبوعيا.

3- المحور الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

3.1- مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات

نتيجة لصعوبة الحصول على معطيات كمية تم اللجوء إلى استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المدروس قرر الباحثان أن يتكون مجتمع الدراسة من شريحة شملت قائمة تضم مدراء المنشآت الاقتصادية أو من ينوب عنهم المسجلة لدى مصالح مديرية التجارة في مدينة المدية، وكذلك بعض الأحرار المنتسبين إلى القطاع غير الرسمي. ونظرا لصعوبة الاتصال والوصول إلى كل المفردات بسبب قيود التكلفة والوقت، تم اختيار عينة ملائمة (ميسرة) حجمها 89 مفردة، حيث تم توزيع استمارات الاستقصاء مباشرة إلى المعنيين وعن طريق الإيميل في الفترة الممتدة من 05 سبتمبر إلى 25 سبتمبر 2018، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 73 استمارة، تم أقصاء 25 استمارة لعدم استيفائها

لمتطلبات الدراسة، وبالتالي تم إجراء التحليل على 48 استمارة. بالاعتماد على برنامج (spss) وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة، بينت الأسئلة المستخدمة مدى الاحتياج إلى الحاضنة المقترحة. حيث تم الحصول على 48 استجابة قابلة للاستخدام بمعدل استجابة 53.93% وتحليلها. يقع معدل الاستجابة ضمن نطاق مقبول. كما تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية ومختلف الوثائق والمستندات من مختلف مكاتب المنشآت، لجمع المعطيات وتم توزيعه على عينة البحث والمتمثلة في مدراء المنشآت الاقتصادية المتواجدة عبر إقليم ولاية المدية. ويتضمن الاستبيان خمسة محاور أساسية:
المحور1: البيانات الوصفية العامة الأولية؛ المحور2: تدعيم إنشاء حاضنة أعمال بولاية المدية؛ المحور3: الخدمات التي ترغب المنشآت القائمة في رؤيتها في الحاضنات لتعزيز نموها؛ المحور4: أنواع المشاريع الناشئة التي ستشكل أفضل الفرص لعملاء الحاضنة؛ المحور5: نتائج أفضل أنواع مجالات التنمية للمشاريع الناشئة التي ستزيد من فرص النمو للمنشآت القائمة؛ ومن وجه آخر تم الاعتماد في أغلب أسئلة الاستبيان على مقياس المستويات المتماثلة لتحديد مستوى الالتزام دعم إنشاء الحاضنة في ولاية المدية، من عالي جدا بدرجة 5، عالي بدرجة 4، متوسط بدرجة 3، منخفض بدرجة 2 ومنخفض جدا بدرجة 1، أما لا أعرف بدرجة 0 حتى تستثنى من التحليل لأنها لا تعتبر كإجابة.

ويرجع سبب اختيار هذا المقياس لكونه يتيح للمستجوب تقدير درجة الالتزام بمستويات مختلفة وليس بمستويين متغايرين فقط، وخاصة أن طبيعة العبارات تتطلب الإجابة بدرجات مختلفة، فمثلا إذا تكلمنا عن أنواع الأعمال التي من شأنها أن تؤثّر بشكل إيجابي على نشاط المنشآت لا يمكن لنا أن نقدر درجة الالتزام بها بعالي أو منخفض جدا فقط دون وجود درجات تتوسط هذين المستويين بل هناك درجات أخرى بينهما –مثلا متوسط– . وعن البرامج التي تم الاعتماد عليها في دراستنا كتقنية في تحليل البيانات الكمية، لتسهيل احتساب الاختبارات الإحصائية لتجنب الأخطاء برنامج spss. هذا ويتم تدعيم الاستبيان

ببعض الإحصائيات المتعلقة بواقع قطاع الأعمال من حيث عدد ونوع وطبيعة المنشآت الاقتصادية المتواجدة عبر إقليم ولاية المدية.

2.3– عرض نتائج البيانات

1.2.3. عرض نتائج البيانات الوصفية العامة الأولية:

يعرض الجدول رقم 4، تركيبة المشاركين في الدراسة، حيث كان المستجيبون في الغالب من الذكور بنسبة (85.3 ٪) وهذا امر طبيعي وراجع إلى طبيعة وتركيبة مجتمع الأعمال الخاص بهذه الولاية، وكان معظمهم (77.7٪) يديرون أعمالهم لأقل من عشر سنوات تؤكد هذه النسبة المرتفعة أن أنشطة الأعمال في الولاية حديثة نسبيا نظرا كون اغلب رجال الأعمال حولوا أعمالهم إلى مدن أخرى والى اعتبارات اقتصادية غير مواتية أخرى، تتراوح أعمار أصحاب المنشآت بين 41-65 سنة (72.7٪) تؤكد أن النسبة الكبيرة من الكهول هي المسيطرة على قطاع الأعمال بالولاية وهذا معاكس لنسبة الشباب الكبيرة في الولاية نرجعه حسب تقديرينا إلى عدم مبادرة الشباب إلى تبني الأعمال لغياب المرافقة الحقيقة لإنجاز مشاريع، ويتراوح رقم الأعمال السنوي لديهم من 40 مليون إلى 04 مليار دينار جزائري بنسبة (89٪) وتؤكد أن غالبية المنشآت تنتمي إلى فئات (SMEs). لم يتمكّن أغلبية المستجوبين من الحصول على تمويل كافٍ لأعمالهم بنسبة (71.2٪) تؤكد غياب جهات التمويل التي تلائم طبيعة وثقافة المجتمع المحلي رغم توفر عديد الصيغ الأخرى إلا أنها لم تلفت انتباه رواد الأعمال. ربع المستجوبين يعمل لديهم من [0 – 14] عامل، و35.3 ٪ بين [15-29] عامل و9.7 ٪ يشغلون أكثر من 30 عامل يؤكد أن نسبة تشغيل العمالة منخفضة نوعا ما بالنظر إلى متطلبات الأعمال المدروسة ويرجع إلى غياب الإبداع وبالتالي الابتكار الذي يسهم في خلق مشاريع ناشئة جديدة وبالتالي توظيف أكثر. وبشكل عام ما مقداره 51.8٪ من المستجوبين غير راضين عن نوعية القوى العاملة المتاحة لهم مقابل 24٪، مع 24.2٪ المتبقيين محايدين، تؤكد النسبة أن العمالة غير مؤهلة بشكل جيد ما يسمح بتطوير الأعمال في

المنطقة، قد يرجع إلى غياب التدريب والاستشارة التي يمكن أن توفرها هيئات الدعم المختلفة على غرار حاضنات الأعمال.

جدول رقم 4: المتغيرات الديموغرافية (n=48)

الجنس	**%**	**رقم الأعمال**	**%**
إناث	14.7	0–40 مليون د ج	11
ذكور	85.3	40 مليون– 02 مليار دج	70
		02 مليار– 04 مليار دج	19
عدد المستخدمين	**%**	**بداية النشاط**	**%**
0–9	55.2	0–4 عام	23.6
10–19	41.3	5–10 عام	54.1
20 وأكثر	3.5	11< أعوام	22.3
العمر	**%**	**هل يتحصلون على التمويل الكافي؟**	**%**
0–40	27.3	نعم	28.8
41–65	72.7	لا	71.2
نوع نشاط الأعمال	**%**	**دعم إنشاء حاضنة أعمال؟**	**%**
الجلود والأحذية والسلع الجلدية	14.81	نعم	83.6
البناء والأشغال العامة والهيدروليك	32.8	لا	16.4
الدراسات والهندسة والخدمات المالية	7.40	**الرضا عن القوى العاملة المتاحة**	**%**
التعدين والطاقة والأنشطة ذات الصلة	0.46		
الورق والكرتون والنشر	2.77	مرضي	24
البلاستيك والكيمياء والمطاط والزجاج	7.87	محايد	24.2
صناعة خدمات القطاع الصناعي والفلاحي	4.63	غير مرضي	51.8
منتجات غذائية	8.33		
صناعة الصلب والميكانيك والكهرباء	7.40		
والإلكترونيات	2.31		
المنسوجات والملابس	2.77		
معالجة المعادن غير المعدنية والخشب	4.63		
والفلين	3.24		
النقل السياحي – الفندقة – نزل			
أخرى			

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2.2.3. عرض نتائج محور تدعيم إنشاء حاضنة أعمال بولاية المدية:

يعرض الجدول رقم 4 أعلاه دعم تطوير فكرة الحاضنة بالولاية بنسبة 83.6٪ وكترجمة لنتائج هذا العنصر يمكن القول أن المستجوبين يدركون مفهوم حضانة الأعمال بالنسبة للمشاريع، وهذا إنّما يفسر من جهة بالوظيفة المشغولة (مدير منشأة اقتصادية) الذي يجعل أغلبهم على اطلاع بالمفاهيم النظرية، كذلك فان تواجدهم كعنصر محوري ضمن إشكالية الدراسة (المنشآت القائمة) يجعلهم في تركيز أكثر للإجابة على الاستبيان ككل من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة كذلك أن إدراكهم لذلك يمكن أن يفسر من ناحية أخرى، فهو يؤكد إمكانية اعتماد نتائج الدراسة، على اعتبار أنه من الخطأ الاعتماد على إجابة من لا يدرك حتى المفاهيم الأساسية للدراسة. وقع اختيار المستجوبين على الضرورة الحتمية لإنشاء حاضنة في المدية، وهذا إنما يؤكد من ناحية أهميتها ودورها في تنمية ونجاح المشاريع، ومن ناحية أخرى فإنّه يعبر عن وجود الأرضية المناسبة لتطبيقها، لأن اعتقاد أهميتها وضرورتها في قطاع الأعمال في ولاية المدية سيمهد ويسهل طريق تطبيقها وخصوصا يحد من مقاومة التغيير، خاصة وأن الحاضنات تعرف بالعمليات التي تركز أساسا على مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وهذه نتيجة متوقعة كون قطاع الأعمال في الولاية تواجهه جملة من التحديات (المنافسة، العولمة، الجودة الشاملة) يؤكد هذا على ضرورة وجود حاضنة أعمال تلبي حاجات قطاع الأعمال المحلي.

كما كشفت النتائج المحصل عليها أن أصحاب المنشآت الذين يديرون أعمالهم منذ اقل من خمس سنوات كانوا أكثر ميلا إلى أن هناك حاجة، في حين كان أصحاب الأعمال القدامى أقل ميلا. ويفسر ذلك بمقاومة التغيير التي يبديها المدراء القدامى حول فكرة تنمية أعمالهم خاصة وأن البيئة المحلية للولاية المبحوثة تدعم كثيرا هذا النوع من التوجه القائم على مبدأ "أتركني فيما أنا فيه" أما أصحاب المنشآت الحديثة فأغلبهم شباب يميلون بطبيعة الحال إلى التغيير وتنمية مشاريعهم بغية السيطرة على السوق. هناك أيضا ميل المنشآت بمنخفضة

المبيعات إلى الحاجة للحاضنة، ويفسر ذلك برغبة هؤلاء في تنمية مجال أعمالهم للضفر بحصة سوقية أكبر من عن طريق هذه العمليات والخدمات التي توفرها الحاضنات. في حين أن تلك المنشآت بمتوسطة المبيعات ترى بأنه لا حاجة ولا ضرورة لوجود حاضنة، وهذا إنما يؤكد من جهة أهمية ودور الحاضنة في تطوير أعمال المنشآت، ومن جهة أخرى فانه يعبر عن قابلية من هؤلاء المستجوبين في الانضمام لكذا مبادرات. ويجب أن نشير بعد ذلك أن تفسير نتائج إدراك حتمية وجود حاضنة قد يتداخل مع تفسير نتائج أسئلة الخدمات التي ترغب

المنشآت القائمة في رؤيتها على مستوى الحاضنة لتعزيز نموها الموضحة فيما يأتي.

3.2.3. عرض نتائج محور الخدمات التي ترغب المنشآت القائمة في رؤيتها في الحاضنات لتعزيز نموها

يأتي مواليا الجدول الذي يعرض نتائج اهتمامات المستجوبين بالخدمات المرغوب أن تقدمها الحاضنة الجديدة ويوضح أن أنشطة التشبيك في مجال الأعمال كانت ذات أهمية كبيرة بنسبة 45.2%، تليها خطة المساعدة على التسويق بنسبة 44.7%، ثم أنواع مختلفة من الاستشارات بنسبة 44.2%. وبالإضافة إلى الرغبة في تقديم خدمات محددة إلى المنشآت القائمة في المنطقة، ظهرت أيضًا رغبة المستجوبين في توفير المساعدة في طلب القروض التي تسمح لهم بتطوير أعمالهم بشكل أفضل، وهذا ما يؤكد إدراك المستجوبين لأهمية هذه الخدمات ودورها في تكريس ثقافة نمو الأعمال.

وبالنسبة لنتائج أنواع المشاريع الناشئة التي ستُشكل أفضل الفرص لعملاء الحاضنة فيأتي عرضها في العنصر الموالي.

جدول رقم 5: أهم الخدمات المطلوبة من الحاضنة

الخدمات	مدير المنشأة أو من ينوب عنه من n%
تشبيك الأعمال	45.2
المساعدة في خطة التسويق	44.7
تسويق عبر سائل الإعلام الاجتماعية	27.2
التدريب / ورش عمل	29.4
الاستشارة / الاستشارات	44.2
التخطيط المالي	25.6
تطوير موقع ويب	27.3
تطوير خطة أعمال/ تقييم	27.2
التشبيك مع الأقران	33.5
توفير مكان للاجتماعات	25.6
المساعدة في طلب القرض	42.1
خدمات أخرى	19.3

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج spss

4.2.3. عرض نتائج أنواع المشاريع الناشئة التي ستشكل أفضل الفرص لعملاء الحاضنة

طُلب من المشاركين في الاستطلاع تقييمهم لأنواع منشآت الأعمال التي ستكون أكثر انجذابا للترشح للاحتضان في الحاضنة المقترحة، الجدول رقم 6 يشير إلى أن المستجوبين كانوا أكثر اهتماما بمنشآت الجلود والأحذية والسلع الجلدية كمحتضنين محتملين في الحاضنة، وكذا الصناعة الفلاحية.

الجدول رقم 6: أفضل أنواع الأعمال المرشحة للاحتضان.(n=48)

نوع الأعمال	مدير المنشأة أو من ينوب عنه %
الجلود والأحذية والسلع الجلدية	29.8
منتجات غذائية	07.3
صناعة فلاحية	27.5
البناء والأشغال العامة والهيدروليك	12.7
النقل السياحي – الفندقة – نزل	13.4
متجر الحرف التقليدية	09.3

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج spss

وقد أسفرت الردود أل 48 القابلة للاستخدام عن صورة لنشاطات الأعمال بالولاية. سئل المستجوبين عن أنواع الأعمال التي سيكون لها تأثير إيجابي على مشاريعهم الحالية. الجدول رقم 7 يوضح الخيارات الأربعة الأولى على النحو التالي: منشآت تكنولوجيا المعلومات بنسبة 61.7%، خدمات النقل المتطورة بنسبة 51.2%، عيادات طبية متخصصة بنسبة 50.4%، والخدمات الاستشارية 49.3%.

الجدول رقم 7: أنواع الأعمال التي من شأنها أن تؤثّر بشكل إيجابي على نشاط المنشآت (n=48)

نوع الأعمال	مدير المنشأة أو من ينوب عنه %
محاسبين/خبير محاسبي	29.4
وكالة محماة	28.7
خدمات استشارية	49.3
عيادات طبية متخصصة	50.4
مطاعم راقية	25.9
مقهى	5.3
متجر حرف تقليدية	29.9
خدمات التوصيل	23.4
مراكز التسوق الكبيرة	36.4
خدمات النقل الجماعي المتطورة	51.2
منشآت تكنولوجيا المعلومات	61.7

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج spss ملاحظة: توجد أعلى النسب بخط غامق.

وبالنسبة لتفسير هذه النتائج فمن الممكن أن يعزى ذلك لعدّة أسباب أهمها: تدني مستوى منشآت تكنولوجيا المعلومات وخدمات النقل الجماعي وكذا العيادات الطبية المتخصصة والتعامل معها كهدف هامشي وليس كهدف محوري في مختلف البرامج التنموية للولاية، التعامل معها بثقافة الأرقام عدد الحافلات، عدد المنشآت الصحية عدد الحافلات...الخ وترجيح لكفة الكم على كفة الكيف، غياب استراتيجية معتمدة لتحفيز كل من ساهم في تحسين أداء المنشآت الاقتصادية (السلع والخدمات)...، وغيرها من الأسباب التي تفوق هذه الدراسة.

أما عن تشتت الإجابات الخاصة بهذا البعد فالملاحظ عدم وجود اختلاف كبير بينها وتركزها حول خيار منخفض في الغالب وخيار متوسط كذلك، وهذا ما يعكس الانحراف المعياري المتدني (0.646) ومعامل الاختلاف الذي يقدر ب 23.03%. ويمكن أن يفسر ذلك بملاحظة تزايد إمكانات تماثل الإجابات وتزايد درجة تركزها للمبحوثين في نفس الولاية محل الدراسة. هذا بالنسبة للمنشآت التي ستشكل أفضل الفرص للحاضنات فهل تبقى هذه الملاحظة قائمة على نتائج أفضل أنواع الأعمال للمشاريع الناشئة التي ستزيد من فرص النمو للمنشآت القائمة؟.

5.2.3. عرض نتائج أفضل أنواع مجالات التنمية للمشاريع الناشئة التي ستزيد من فرص النمو للمنشآت القائمة

يأتي الجدول الموالي عرض لأهم نتائج البعد المتعلق بتنمية المشاريع الناشئة موزعة على 7 أبعاد كل منها بخمسة خيارات من المطلوب بشدة إلى المنخفض جدا ولا أعرف، عبر عنها بالتكرارات والنسب ثم الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

الجدول رقم 8: مجال تنمية القدرات والمهارات

مجالات التنمية	مدير المنشأة أو من ينوب عنه %
تطوير مفهوم الأعمال	**44.1**
المهارات التقنية	17.2
معرفة السوق	**55.1**
المهارات الإدارية	21.3
مهارات الإدارة المالية	**39.7**
العمل بشكل جيد مع	10.1
الآخرين	15.2
مهارات التواصل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ومن بين مجالات التطوير هذه، كانت المعرفة بالأسواق أكثر طلبا لتطوير المهارات، تليها فرص تطوير مفهوم الأعمال، ثم تنمية المهارات المالية والإدارية. هذا التوجه يمكن أن يفسر ذلك إلى عدم ادراك مدراء المنشآت المبحوثة للمهارات المرتبطة بالسوق والمهرات المرتبطة بمجال تطوير الأعمال. أما بالنسبة للمجال الذي يعبر عن إجابة منخفضة من الجدير إرجاع تفسير هذا التوجه لجملة من الأسباب، على رأسها يمكن القول أن التكوين الإداري والدورات التدريبية التي تقام للمدراء سواء داخل الوطن أو خارجه أغنتهم عن طلب المساعدة الإدارية من الحاضنة أن هي وجدت.

خاتمة

تم استقصاء أصحاب منشآت الأعمال أو من ينوب عنهم في الولاية لتحديد المواقف تجاه إنشاء الحاضنة والخدمات المرغوبة لدعم قطاع نشاط الأعمال. والأهم من ذلك، سؤالهم عن منشآت الأعمال الأفضل التي تدعم وتعزز أعمالهم، وما هي أنواع منشآت الأعمال التي **ستعتبر** أفضل المرشحين للاحتضان من طرف الحاضنة المقترحة، وما هي الخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة لكل من المشاريع الناشئة والقائمة، يبدو من خلال النتائج المحصل عليها أن هناك قبول وترحيب من طرف مختلف المستجوبين بمثل هذه المبادرات التي تعد آلية لتطوير المهارات والقدرات لرواد قطاع الأعمال في الولاية.

تظهر النتائج الفروق بين أصحاب المنشآت جديدة وقديمة النشاط ومستوى المبيعات، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل احتياجات وطرق التمويل، وأصحاب المنشآت الأكبر سنا المتواجدين في مجال الأعمال منذ فترة طويلة لديهم دعم متقارب جدا مع أصحاب المنشآت الأصغر سنا والذين يعتقدون أنه من الضروري إنشاء حاضنة أعمال في الولاية. كما ترى أصغر المنشآت التي لديها مبيعات ضعيفة وأكثر صعوبة فيما يتعلق بتمويل الأعمال المحتاجة إلى الحاضنة. كان هناك اهتمام ببرامج تطوير مفهوم الأعمال والمساعدة التسويقية والمساعدة في تطوير مهارات الإدارة والمالية، أما أنواع الأعمال التي يرون أن من شأنها أن تؤثّر بشكل

إيجابي على نشاط منشآت أعمالهم هي الخدمات الاستشارية. وخدمات النقل الجماعي الأكثر تطورا وكذا منشآت تكنولوجيا المعلومات.

يرغب المستجوبون في جعل الحاضنة تفي باحتياجاتهم لزيادة معرفة السوق وتعزيز إمكانية تطوير مفهوم الأعمال، مما يدعم التوجه نحو المطالبة بالمزيد من الخدمات الاحترافية في بيئات الاحتضان. فكانت خدمات الدعم التي يحتاجها مجتمع الأعمال هي نفس الخدمات التي وجد أنّها من بين عوامل نجاح الحاضنات على غرار التشبيك والتطوير في مجال الأعمال. هناك وعي وإدراك من قبل المدراء للمنشآت المبحوثة بضرورة وحتمية تعزيز قطاع الأعمال بالولاية بحاضنة أعمال؛ نتائج الدراسة تساعد القائمين على شؤون التخطيط وصناعة القرار بمدينة المدية، كما تسعى إلى إقامة تحالفات إستراتيجية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على قطاع الأعمال بالولاية.

توصيات الدراسة

- يمكن للقائمين على الشؤون الاقتصادية بولاية المدية الاستفادة من الوعي والإدراك الذي أظهره مدراء مختلف المنشآت المبحوثة، في تبني البرامج ومختلف العمليات التي تقترحها الحاضنات نحو تنمية ونجاح المشاريع الريادية في المنطقة، مجتمع الأعمال في **المدية** هو نظام مترابط ويكمل بعضه البعض، فيحتاج صانعي السلع الجلدية والأحذية إلى مطاعم راقية؛ والمشتغلين في قطاع البناء والأشغال العامة إلى خدمات النقل الجماعي المتطورة، وكذا المشتغلين في مجال البلاستيك والكمياء والمطاط والزجاج والفلاحة إلى عيادات طبية متخصصة بجانبهم. الآن ومع البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها في هذه الدراسة، فإن **المدية** لديها الفرصة لإعادة بناء نظام الأعمال بطريقة منطقية ودقيقة بحيث تكون الأعمال الجديدة المحتضنة تكمل الأعمال القائمة حاليًا ومن المرجح أن تساعد المنشآت القائمة إطلاق أخرى جديدة؛

- كما يجب على الحكومة الجزائرية الانطلاق في تجسيد المشاريع المتعلقة بحاضنات الأعمال، خاصة المحلية منها لتدعيم المنشآت القائمة والمشاريع الناشئة، والاستفادة من خبرات وتجارب التي تمكنت من تطوير وتنمية المنشآت عن طريق ربطها ببرامج الحاضنة

محددات الدراسة:

- اقتصرت هذه الدراسة على مستجوبين من منشآت محدودة ولم تشمل الجميع والتي يمكن أن تكون آرائهم مختلفة بحكم اختلاف الكثير من العوامل على أن جزء منها غير مصرح بها وتعمل في الخفاء، ولهذا علاقة بعدم تعميم النتائج المتوصل إليها.
- تمّ الاعتماد على أسلوب العينة الميسرة (الملائمة) في اختيار المفردات، مما قد يحد من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة ما لم تجرى دراسات أخرى تؤيد نتائجها نتائج هذه الدراسة.
- تم التركيز في هذه الدراسة على الخدمات المرغوبة من الحاضنة ودور الحاضنات في توفيرها لدى المنشآت القائمة وبالتالي في تعميمها على باقي خدمات الحاضنة كتشبيك في ميدان الأعمال، والمساعدة في الوصول إلى التمويل وغيرها يشوبها الحذر إلى حين إجراء دراسات أخرى تتطابق نتائجها أو تختلف مع نتائج هذه الدراسة.
- أحيانا يتخلى مالك المنشأة عن مسؤولية التسيير لشخص آخر يعرف عند الإداريين بالمدير أو الأجير وهو الذي يضطلع بمهام التنظيم والإدارة دون أن يكون مالك أو مالكا لرأس المال أو لجزء منه، وهنا تبرز إشكالية التعارض بين أهداف المسير الأجير والمسير المالك فالأول يسعى إلى أن تحقق المنشأة التي يرأسها أكبر رقم أعمال وتتوسع بسرعة في حين يسعى الثاني إلى تحصيل الأرباح المحققة وزيادة قيمة المنشأة (بوسعدة وحداد، 2018، ص 123). وعليه فإن ذلك يؤثر في مدى مصداقية إجابات المستجوبين.

اتجاهات البحث مستقبلا

على الرغم من وجود العديد من الاقتراحات التي يمكن أن يتطرق لها الباحثان بخصوص حاضنات الأعمال في الجزائر إلاّ أنّه من المطلوب الالتزام بالاطار الموضوعي للدراسة، وفي هذا الصدد نقترح الآتي:

- تشكيل مديرية فرعية تابعة للإدارة المركزية مثلها مثل المديريات الأخرى والتي تعنى بقضايا المشاريع الريادية والناشئة وتعزيز نمها، وتعطى الأولوية لقراراتها مقارنة بقرارات المديريات الفرعية الأخرى؛
- اقتصرت هذه الدراسة على الاستبيان عند جمع البيانات الأولية، فيما لو كان الاعتماد على البيانات الكيفية أفضل من خلال دراسات كيفية، حتى يتسنى توفر دليل علمي آخر يضاف إلى هذه الدراسة، وكذلك فانّ دراسة المنشآت النشطة غير المشروعة يمكن أن يشكل معرفة تراكمية في هذا المجال البحثي، وأخيرا ميدان البحث في هذا المجال لايزال خصبا لدراسات أخرى كقياس توجهات المستجوبين من العاملين وليس المدراء فقط نحو حاضنات الأعمال، لأن من شأن ذلك أن يساعد صانعي القرار في إعداد الاستراتيجيات الحكومية والمحلية وفي الاستجابة لمتطلبات إقامة مثل هذه الهياكل.

المراجع البيبليوغرافية

Amezcua, A. S., (2010). *Boon or boondoggle? Business incubation as entrepreneurship policy: A Report from the National Census of Business Incubators and their Tenants.* New York: Whitman School of Management.

Gamidullaeva, L., (2018). Towards combining the innovation ecosystem concept with intermediary approach to regional innovation development. In MATEC Web of Conferences (Vol. 212, p. 09017). EDP Sciences.

Gerlach, S. &. **Brem A., (2015).** What determines a successful business incubator? Introduction to an incubator guide. *International Journal of Entrepreneurial Venturing, 3*(7), pp. 286-307.

Lange, G. S. (2018). The *Value of Business Incubators and Accelerators from the Entrepreneurs Perspective.* Georgia. State University.

Madichie, N. O. (2010). Business incubation in the UAE: prospects for enterprise development. *International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management, 12*(3-4), pp. 291-310.

MDIPI. (2018). *Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique n°33 Edition novembre.* algerie: Direction Générale de la Veille Stratégique,des Etudes et des Systèmes d'Information.

NBIA. (2018, 11 3). *National Business Incubator Association*. Retrieved from website: www.nbia.org

Patton D. W., (2009). Élements that underpin high-tech business incubation processes. *The Journal of Technology Transfer*, 34(6), 621-636.

Polytechnique, E. N., (2019), 01 03). Récupéré sur *http://www.enp.edu.dz/*

tstart. (2018, 01 03). *البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة.* Récupéré sur https://www.tstart.dz/ar/

ال فيحان عبد الهادي ا.، و محسن سلمان سعدون . (2012). دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(30)، الصفحات 69-98.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2003). "المرسوم التنفيذي رقم03/78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات". (العدد 13، ص14.).

الموقع الرسمي لولاية المدية. (27 11, 2018). تم الاسترداد من http://wilayamedea.dz

معجون حميدي أباذراع الضفيري بدر. (2016). *حاضنات المشروعات الصغيرة دراسة تأصيلية مقارنة بين الفقه والقانون الكويتي*. أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية. الاردن.

بوابة المواطن. (03 10, 2018). *الوكالة الوطنية للحضائر التكنولوجية*،. تاريخ الاسترداد 03 10, 2018، من http://www.elmouwatin.dz

بن نعمان ج.، (**2016**). حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر. *أبعاد إقتصادية*، 6(2)، الصفحات 483-505.

مطلك احمد على صالح الدورى ز.، (**2014**). *إدارة الأعمال الدولية، منظور سلوكي واستراتيجي*. الأردن: دار اليازوري العلمية.

الزيتوني س.، (**2017**). *دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة–دراسة حالة الجزائر–* أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 3، ص ص16–19.

بوسعدة س.، و **حداد ب.**، (2018). تنمية *الكفاءات الفردية للمسيركمدخل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة معهد العلوم الإقتصادية*، 21(1)، 121-139. تم الاسترداد من *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52173*

بوالشعور ش.، (**12 11, 2018**). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الإقتصادية*، 4(2)، الصفحات 417-431. doi:2437-0932

السيد عبد الحميد م.، (**24 12, 2018**). تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات: *http://www.acrseg.org/40703*

بلعيدي ع. ا.، (**2017**). دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–التجربة الصينية والتجربة الماليزية أنموذجا–. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 6(1)، 124-151.

سماي ع.، (**2010**). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *أبحاث اقتصادية وادارية*، جامعة خيضر بسكرة الجزائر، 4(1)، 132-163.

مديرية التجارة لولاية المدية. (**24 12، 2018**). تم الاسترداد من *http://www.dcwmedea.dz*

بورنان م.، (**2016**). *دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات المصغرة دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن*، أطروحة دكتوراه، جامعة عمر الثليجي الأغواط، الجزائر, قسم العلوم الاقتصادية، 2015-2014،.

سابق زيتوني عمار ن.، (2017). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *khazzartech الاقتصاد الصناعي، 7*(1)، الصفحات 348-363. doi:1112-7856